البنـــك المركـــزي الأردنـــي

# أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

## التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

## أيلول 2015

**البنك المركزي الأردني**

هاتف: 4630301 (6 962)

فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)

ص. ب 37 عمان 11118 الأردن

الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo

البريد الألكتروني: redp@cbj.gov

## ❑ رؤيتنا

أن نكون من أكفأ البنوك المركزية على المستوى الاقليمي والدولي في الحفاظ على الاستقرار النقدي واستقرار القطاع المالي بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المملكة.

## ❑ رسالتنا

المحافظة على الإستقرار النقدي والمصرفي المتمثل في الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر صرف الدينار الأردني وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم بما يساهم في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للنشاط الإقتصادي، بالإضافة إلى ضمان سلامة ومنعة الجهاز المصرفي ونظام المدفوعات الوطني. وفي سبيل ذلك، يطبق البنك المركزي سياسة نقدية ورقابية فعّالة ويوظف موارده البشرية والمالية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

## ❑ قيمنا الجوهرية

- **الانتماء**: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- **النزاهة**: نتعامل بحيادية وموضوعية لتحقيق أهداف مؤسستنا.
- **التميز**: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- **التدريب والتعلم المستمر**: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- **العمل بروح الفريق**: نعمل معاً وعلى كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.
- **الشفافية**: تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات بأعلى درجات المهنية.

# المحتويـــــات


| | | |
|---|---|---|
| | الخلاصة التنفيذية | 1 |
| أولاً | القطاع النقدي والمصرفي | 3 |
| ثانياً | الانتاج والأسعار والتشغيل | 15 |
| ثالثاً | المالية العامـــــــــة | 23 |
| رابعاً | القطاع الخارجـــــــي | 35 |

## الخلاصـــة التنفيذيـــة

### الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.2٪ خلال النصف الأول من عام 2015 مقابل نمو نسبته 3.0٪ خلال نفس الفترة من عام 2014. وتراجع الرقم القياسي لأسعار المستهلك، خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2015 بنسبة 0.6٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 3.3٪ خلال نفس الفترة من عام 2014. فيما انخفض معدل البطالة خلال الربع الثاني من عام 2015 بنسبة طفيفة ليصل الى 11.9٪ من إجمالي قوة العمل مقابل 12.0٪ خلال نفس الربع من عام 2014.

### القطاع النقدي والمصرفي

- ارتفع رصيد الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي في نهاية شهر آب من عام 2015 بمقدار 1,161.5 مليون دولار (8.2٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014 ليبلغ 15,240.3 مليون دولار وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 8.0 شهور.
- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية شهر آب من عام 2015 بمقدار 1,923.6 مليون دينار (6.6٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2014 لتبلغ 31,164.0 مليون دينار.
- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر آب من عام 2015 بمقدار 1,335.0 مليون دينار (6.9٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014 ليبلغ 20,609.5 مليون دينار.
- ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر آب من عام 2015 بمقدار 1,862.5 مليون دينار (6.2٪) مقارنة بمستواه المسجل في نهاية عام 2014 ليبلغ 32,123.5 مليون دينار، وقد تأتى ذلك كمحصلة لارتفاع الودائع بالدينار بمقدار 1,681.1 مليون دينار (7.0٪) وارتفاع الودائع بالأجنبي بمقدار 181.4 مليون دينار (2.9٪).
- انخفض الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2015 بمقدار 67.9 نقطة (3.1٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014 ليبلغ 2,097.6 نقطة.

## المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية، بعد المنح الخارجية، عجزاً مالياً بلغ 374.0 مليون دينار خلال السبعة شهور الأولى من عام 2015 مقارنة بعجز مالي بلغ 461.5 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2014. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد انخفض صافي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية تموز 2015 عن مستواه في نهاية عام 2014 بمقدار 11.0 مليون دينار ليبلغ 12,514.0 مليون دينار (46.1٪ من GDP)، في حين ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي بمقدار 1,107.9 مليون دينار ليصل إلى 9,138.0 مليون دينار (33.7٪ من GDP)، وعليه بلغت نسبة صافي الدين العام (الداخلي والخارجي) 79.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية تموز 2015 مقابل 80.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2014.

## القطاع الخارجي

انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال السبعة شهور الأولى من عام 2015 بنسبة 7.0٪ لتبلغ 3,179.4 مليون دينار، كما انخفضت المستوردات بنسبة 12.5٪ لتبلغ 8,186.1 مليون دينار، وتبعاً لذلك انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 15.7٪ ليصل إلى 5,006.7 مليون دينار، وذلك مقارنة بذات الفترة من عام 2014. وتشير البيانات الأولية خلال الثمانية شهور الاولى من عام 2015 إلى انخفاض مقبوضات السفر 8.8٪ وارتفاع مدفوعات السفر 1.5٪ على التوالي، بالمقارنة مع الفترة المقابلة من العام السابق، في حين سجل إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج ارتفاعاً بنسبة 1.5٪. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال النصف الأول من عام 2015 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 1,135.5 مليون دينار (9.2٪ من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 1,171.0 مليون دينار (9.9٪ من GDP) خلال النصف الأول من عام 2014، فيما سجل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل بلغ 400.0 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2015 مقارنة مع 707.6 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2014، وكذلك أظهر وضع الاستثمار الدولي في نهاية الربع الثاني من عام 2015 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 23,158.4 مليون دينار وذلك مقارنة مع 22,773.5 مليون دينار في نهاية عام 2014.

# أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

## الخلاصـــة

- ارتفع رصيد احتياطيات البنك المركزي من العمـلات الأجنبيـة في نهايـة شـهر آب مـن عـام 2015 بمقدار 1,161.5 مليون دولار (8.2٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014 ليبلـغ 15,240.3 مليون دولار وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخـدمات لنحـو 8.0 شهور.
- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية شهر آب مـن عـام 2015 بمقـدار 1,923.6 مليـون دينـار (6.6٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2014 لتبلغ 31,164.0 مليون دينار.
- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهايـة شـهر آب مـن عام 2015 بمقدار 1,335.0 مليون دينار (6.9٪) عن مستواه المسجل في نهايـة عـام 2014 ليبلغ 20,609.5 مليون دينار.
- ارتفع رصيد إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك المرخصة في نهاية شـهر آب مـن عـام 2015 بمقدار 1,862.5 مليون دينار (6.2٪) مقارنة بمستواه في نهاية عام 2014 ليبلـغ 32,123.5 مليون دينار.
- انخفضت أسعار الفائدة على كافة أنواع الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصـة في نهايـة شهر آب من عام 2015 مقارنة مع نهاية عام 2014.

انخفض الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2015 بمقدار 67.9 نقطة (3.1٪) عن مستواه في نهاية عام 2014 ليبلغ 2,097.6 نقطة، كما انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2015 بمقدار 106.0 مليون دينار (0.6٪) مقارنة بمستواها المسجل في نهاية عام 2014 لتصل إلى 17,976.6 مليون دينار.

**أهم المؤشرات النقدية**

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

| نهاية آب | | | |
|---|---|---|---|
| **2015** | **2014** | | **2014** |
| US$ 15,240.3 | US$ 14,537.8 | الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي * | US$ 14,078.8 |
| 8.2٪ | 21.1٪ | | 17.3٪ |
| 31,164.0 | 29,105.7 | السيولة المحلية | 29,240.4 |
| 6.6٪ | 6.4٪ | | 6.9٪ |
| 20,609.5 | 19,194.4 | التسهيلات الائتمانية | 19,274.5 |
| 6.9٪ | 1.3٪ | | 1.8٪ |
| 17,682.5 | 17,250.0 | تسهيلات القطاع الخاص (مقيم) | 17,304.1 |
| 2.2٪ | 4.1٪ | | 4.4٪ |
| 32,123.5 | 29,624.5 | إجمالي ودائع العملاء | 30,261.0 |
| 6.2٪ | 7.4٪ | | 9.7٪ |
| 25,694.2 | 23,173.1 | ودائع بالدينار | 24,013.1 |
| 7.0٪ | 10.3٪ | | 14.3٪ |
| 6,429.3 | 6,451.4 | ودائع بالعملات الأجنبية | 6,247.9 |
| 2.9٪ | -2.1٪ | | -5.2٪ |
| 25,144.9 | 23,592.6 | ودائع القطاع الخاص (مقيم) | 23,976.9 |
| 4.9٪ | 6.3٪ | | 8.0٪ |
| 20,607.5 | 19,018.2 | ودائع بالدينار | 19,574.9 |
| 5.3٪ | 7.8٪ | | 10.9٪ |
| 4,537.4 | 4,574.4 | ودائع بالعملات الأجنبية | 4,402.0 |
| 3.1٪ | 0.5٪ | | -3.2٪ |

* : باستثناء احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

## الاحتياطيــات الأجنبيــة

ارتفعت الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي في نهاية شهر آب من عام 2015 بمقدار 1,161.5 مليون دولار (8.2٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2014 لتبلغ 15,240.3 مليون دولار، وهذا المستوى من الاحتياطيات يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 8.0 شهور.

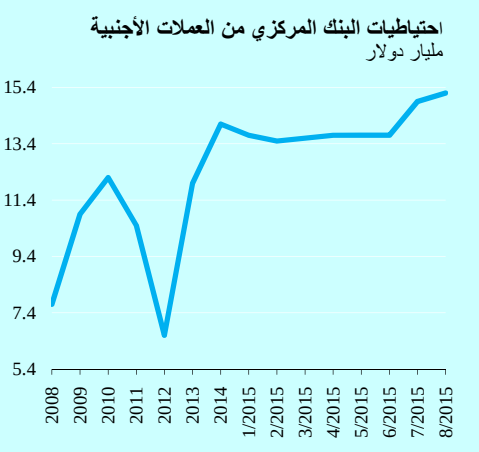


## السيولة المحلية (M2)

- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية شهر آب من عام 2015 بمقدار 1,923.6 مليون دينار (6.6٪) عن مستواها في نهاية عام 2014 لتبلغ 31,164.0 مليون دينار، بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 1,742.3 مليون دينار (6.4٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2014.

- **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية شهر آب من عام 2015 مع نهاية عام 2014، يلاحظ الآتي:**

  - **مكونــات السيــولــة**

    – ارتفعت الودائع في نهاية شهر آب من عام 2015 بمقدار 1,696.2 مليون دينار (6.7٪) عن مستواها في نهاية عام 2014 لتصل إلى 27,132.3 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 1,414.8 مليون دينار (6.0٪) خلال نفس الفترة من عام 2014.

- ارتفع النقد المتداول في نهاية شهر آب من عام 2015 بمقدار 227.3 مليون دينار (6.0٪) عن مستواه المسجل في نهايـة عام 2014 ليبلغ 4,031.7 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 327.5 مليون دينار (9.1٪) خلال الفترة المماثلة من العام السابق.

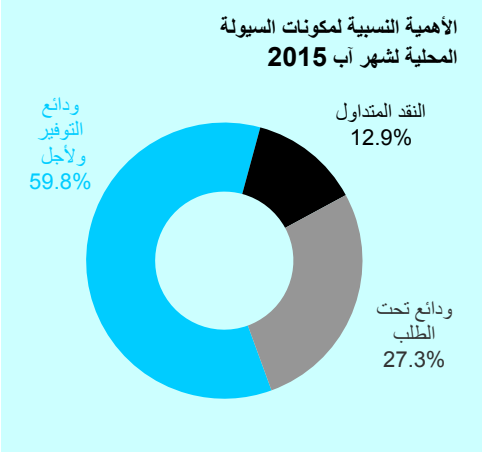


- **العـوامل المـؤثـرة على السيولـة المحليـة**

- ارتفع بند صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية شهر آب من عام 2015 بمقدار 1,296.6 مليون دينار (6.1٪) عن مستواه في نهاية عام 2014، مقابل ارتفاع قدره 464.1 مليون دينار (2.3٪) خلال نفس الفترة من عام 2014. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع بند صافي الموجودات المحلية لدى البنوك المرخصة بمقدار 2,076.3 مليون دينار (7.7٪)، وانخفاضه لدى البنك المركزي بمقدار 779.7 مليون دينار (13.6٪).

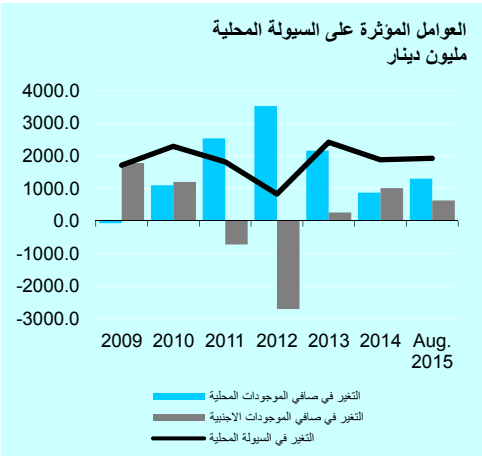

- ارتفع بند صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية شهر آب من عام 2015 بمقدار 627.0 مليون دينار (7.9٪) عن مستواه في نهاية عام 2014، مقارنة مع ارتفاع مقداره 1,278.2 مليون دينار (18.5٪) خلال نفس الفترة من عام 2014. وقد تأتى ذلك نتيجة لارتفاع هذا البند لدى البنك المركزي بمقدار 1,028.8 مليون دينار (10.4٪)، وانخفاضه لدى البنوك المرخصة بمقدار 401.8 مليون دينار (20.0٪).

**العوامل المؤثرة على السيولة المحلية**

مليون دينار

| 2014 | | نهاية آب 2014 | نهاية آب 2015 |
|---|---|---|---|
| **7,932.3** | **الموجودات الأجنبية (صافي)** | **8,201.6** | **8,559.2** |
| 9,939.5 | البنك المركزي | 10,168.5 | 10,968.2 |
| -2,007.2 | البنوك المرخصة | -1,966.9 | -2,409.0 |
| **21,308.1** | **الموجودات المحلية (صافي)** | **20,904.1** | **22,604.8** |
| -5,753.9 | البنك المركزي، منها: | -5,810.5 | -6,533.6 |
| 1,219.0 | الديون على القطاع العام (صافي) | 1,251.4 | 1,282.1 |
| -6,995.3 | أخرى (صافي*) | -7,084.1 | -7,839.1 |
| 27,062.1 | البنوك المرخصة | 26,714.6 | 29,138.4 |
| 9,635.3 | الديون على القطاع العام (صافي) | 9,381.4 | 10,253.0 |
| 17,830.4 | الديون على القطاع الخاص | 17,794.0 | 18,249.3 |
| -403.6 | أخرى (صافي) | -460.8 | 636.1 |
| **29,240.4** | **السيولة المحلية (M2)** | **29,105.7** | **31,164.0** |
| **3,804.4** | **النقد المتداول** | **3,934.1** | **4,031.7** |
| **25,436.0** | **الودائع، منها:** | **25,171.6** | **27,132.3** |
| 4,463.5 | بالعملات الأجنبية | 4,667.1 | 4,601.0 |

* : تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

## هيكل أسعار الفائدة

### أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية:

- قام البنك المركزي بتاريخ 2015/7/9 بتخفيض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية بمقدار 25 نقطة أساس، لتصبح على النحو التالي:
  - سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي 2.5٪.
  - سعر إعادة الخصم: 3.75٪.
  - سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 3.50٪.
  - سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 1.5٪.
  - سعر فائدة عمليات إعادة الشراء لأجل اسبوع أو أكثر 2.5٪.
- كما قام البنك المركزي بتخفيض المدى السعري لشهادات الإيداع من مدى 2.5٪ – 2.75٪ ليصبح 2.25٪ – 2.5٪.
- ويهدف هذا القرار إلى تفعيل نشاط الإقراض بكلف منخفضة وملائمة للاقتصاد الأردني، وتعزيز الإنفاق المحلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري وبالتالي حفز النمو الاقتصادي. كما يأتي هذا القرار في ضوء متابعة البنك المركزي للتطورات العالمية والإقليمية والمحلية وفي ضوء وجود عدد من المؤشرات التي تدعم خفض سعر الفائدة كتراجع معدل التضخم وتباطؤ النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

**أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة**
**نسبة مئوية**

| 2014 | | آب 2014 | آب 2015 |
|---|---|---|---|
| 4.25 | إعادة الخصم | 4.25 | 3.75 |
| 4.00 | اتفاقيات إعادة الشراء (ليلة واحدة) | 4.00 | 3.50 |
| 2.75 | نافذة الإيداع | 2.75 | 1.50 |
| 3.00 | عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع | 3.00 | 2.50 |
| 3.00 | عمليات إعادة الشراء لأجل شهر | 3.00 | 2.50 |

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

## أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

### أسعار الفائدة على الودائع:

- الودائع لأجل: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر آب 2015 بمقدار 7 نقاط أساس عن مستواه في نهاية الشهر السابق ليبلغ 3.33٪، لينخفض بذلك بمقدار 78 نقطة أساس عن مستواه في نهاية عام 2014.

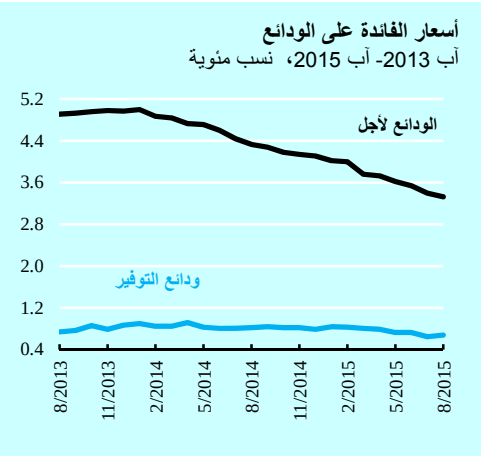


- ودائع التوفير: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر آب 2015 بمقدار 3 نقاط أساس عن مستواه في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.68٪، لينخفض بذلك بمقدار 11 نقطة أساس عن مستواه في نهاية عام 2014.
- ودائع تحت الطلب: حافظ الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر آب 2015 على نفس مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.33٪، ليسجل بذلك انخفاضاً قدره 10 نقاط أساس عن مستواه في نهاية عام 2014.

### أسعار الفائدة على التسهيلات:

- الجاري مدين: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر آب 2015 بمقدار 3 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.12٪، لينخفض بذلك بمقدار 103 نقطة أساس عن مستواه في نهاية عام 2014.

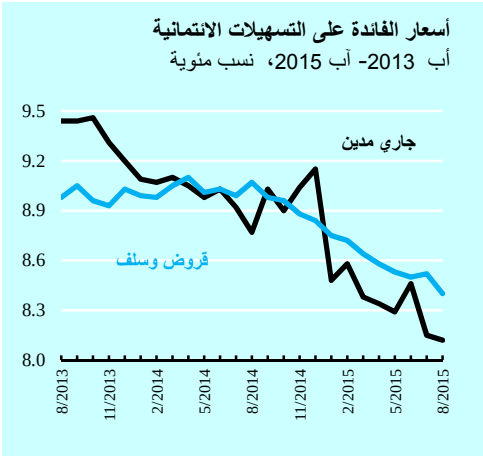

- الكمبيالات والاسناد المخصومة: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والاسناد المخصومة في نهاية شهر آب 2015 بمقدار 18 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9.16٪، لينخفض بذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014 بمقدار 79 نقطة أساس.

أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة (٪)

| 2014 | | آب 2014 | آب 2015 | التغير / نقطة أساس |
|---|---|---|---|---|
| | الـودائـع | | | |
| 0.43 | تحت الطلب | 0.55 | 0.33 | -10 |
| 0.79 | توفير | 0.82 | 0.68 | -11 |
| 4.11 | لأجل | 4.33 | 3.33 | -78 |
| | التسهيلات الائتمانية | | | |
| 9.95 | كمبيالات واسناد مخصومة | 10.17 | 9.16 | -79 |
| 8.84 | قروض وسلف | 9.07 | 8.40 | -44 |
| 9.15 | جاري مدين | 8.77 | 8.12 | -103 |
| 8.72 | الإقراض لأفضل العملاء | 8.74 | 8.37 | -35 |

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- القروض والسلف: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر آب 2015 عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق بمقدار 12 نقطة أساس ليبلغ 8.40٪ لينخفض بذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014 بمقدار 44 نقطة أساس.
- بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية شهر آب 2015 ما نسبته 8.37٪ منخفضاً بذلك على مستواه المسجل في نهاية عام 2014 بمقدار 35 نقطة أساس.
- ونتيجة لهذه التطورات، بلغ هامش سعر الفائدة مقاساً بالفرق ما بين أسعار الفائدة على "القروض والسلف" والودائع لأجل في نهاية شهر آب 2015 ما مقداره 507 نقطة أساس ليرتفع بذلك على مستواه المسجل في نهاية عام 2014 بمقدار 34 نقطة أساس.

## التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنوك المرخصة

- ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة في نهاية شهر آب من عام 2015 ما مقداره 1,335.0 مليون دينار، أو ما نسبته (6.9٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 254.7 مليون دينار (1.3٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2014.

- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي خلال شهر آب من عام 2015، يلاحظ بأن الارتفاع في التسهيلات الائتمانية قد تركز، بشكل رئيس، في التسهيلات الممنوحة لقطاع الخدمات والمرافق العامة بمقدار 968.9 مليون دينار (44.6٪)، يليه التسهيلات الممنوحة تحت بند "أخرى"، والذي يشكل في غالبيته تسهيلات ممنوحة للأفراد، بمقدار 420.4 مليون دينار (9.4٪). كما ارتفعت التسهيلات الممنوحة لقطاع الإنشاءات بمقدار 262.7 مليون دينار (5.8٪). في المقابل، انخفضت التسهيلات الممنوحة لكل من قطاع الصناعة بمقدار 266.7 مليون دينار (10.5٪)، وقطاع خدمات النقل بمقدار 24.8 مليون دينار (8.5٪)، وذلك مقارنة بمستوياتها المسجلة في نهاية عام 2014.
- أما على صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية شهر آب من عام 2015، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة للحكومة المركزية بمقدار 949.2 مليون دينار (83.8٪)، وكذلك التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (مقيم) بمقدار 378.4 مليون دينار (2.2٪)، والمؤسسات المالية بمقدار 2.1 مليون دينار (31.8٪)، والتسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 8.4 مليون دينار (1.7٪)، في المقابل، انخفضت التسهيلات الممنوحة للمؤسسات العامة بمقدار 3.0 مليون دينار (0.9٪)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2014.

### الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر آب من عام 2015 ما مقداره 32,123.5 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 1,862.5 مليون دينار (6.2٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 2,031.3 مليون دينار (7.4٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2014.
- وقد جاء الارتفاع في رصيد إجمالي الودائع في نهاية شهر آب من عام 2015 بشكل رئيس نتيجة لارتفاع ودائع القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 1,168.0 مليون دينار (4.9٪)، يليه ارتفاع كل من ودائع القطاع العام (الحكومة المركزية + المؤسسات العامة) بمقدار 423.5

مليون دينار (17.1٪)، وودائع القطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 220.8 مليون دينار (6.4٪)، إضافةً إلى ارتفاع ودائع المؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 50.2 مليون دينار (13.9٪).

- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية شهر آب من عام 2015، وفقاً لنوع العملة، يلاحظ ارتفاع الودائع بالدينار بمقدار 1,681.1 مليون دينار (7.0٪)، وارتفاع الودائع بالعملات الأجنبية بمقدار 181.4 مليون دينار (2.9٪)، وذلك عن مستواهما المسجل في نهاية عام 2014.

## بورصـــة عمـــان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها نهاية شهر آب من عام 2015 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2014. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

- **حجـم التـداول:**

انخفض حجم التداول خلال شهر آب من عام 2015 بمقدار 287.9 مليون دينار عن مستواه المسجل في الشهر السابق ليصل إلى 303.7 مليون دينار (48.7٪)، مقابل ارتفاع قدره 18.7 مليون دينار (18.0٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2015، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 2,204.2 مليون دينار، مسجلاً بذلك ارتفاعاً قدره 661.2 مليون دينار (42.9٪) عن مستواه المسجل خلال نفس الفترة من عام 2014.

- **عـــدد الأسهـــم:**

انخفض عدد الأسهم المتداولة خلال شهر آب من عام 2015 بواقع 175.5 مليون سهم (45.8٪) عن مستواه المسجل في الشهر السابق ليصل إلى 207.9 مليون سهم، بالمقارنة مع ارتفاع قدره 20 مليون سهم (21.1٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2015، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 1,879.7 مليون سهم، بالمقارنة مع 1,526.1 مليون سهم تم تداولها خلال نفس الفترة من العام السابق، وذلك بارتفاع قدره 353.6 مليون سهم (23.2٪).

## الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر آب من عام 2015 انخفاض قدره 28.1 نقطة (1.3٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 2,097.6 نقطة، بالمقارنة مع انخفاض بلغ 4.7 نقطة (0.2٪) خلال نفس الشهر من عام 2014. أما خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2015 فقد انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم بمقدار 67.9 نقطة (3.1٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014 مقابل ارتفاع قدره 66.1 نقطة (3.2٪) خلال الفترة المماثلة من العام السابق. وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لانخفاض الرقم القياسي لأسعار أسهم كل من قطاع الخدمات بمقدار 130.6 نقطة (7.3٪)، والقطاع المالي بمقدار 60.5 نقطة (2.1٪)، وقطاع الصناعة بمقدار 3.3 نقطة (0.2٪)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2014.

**الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة وفقا للقطاع**

| 2014 | | آب 2014 | آب 2015 |
|---|---|---|---|
| **2,165.5** | الرقم القياسي العام | **2,131.9** | **2,097.6** |
| 2,920.9 | القطاع المالي | 2,907.0 | 2,860.4 |
| 1,852.0 | قطاع الصناعة | 1,902.1 | 1,848.8 |
| 1,794.8 | قطاع الخدمات | 1,635.5 | 1,664.2 |

المصدر: بورصة عمان.

## القيمة السوقية للأسهم:

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر آب من عام 2015 ما مقداره 18 مليار دينار، مرتفعة بمقدار 0.2 مليار دينار (0.9٪) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل انخفاض بلغ 509.2 مليون دينار (2.7٪) خلال نفس الشهر من عام 2014. أما خلال

**الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم والقيمة السوقية**
آب 2014- آب 2015

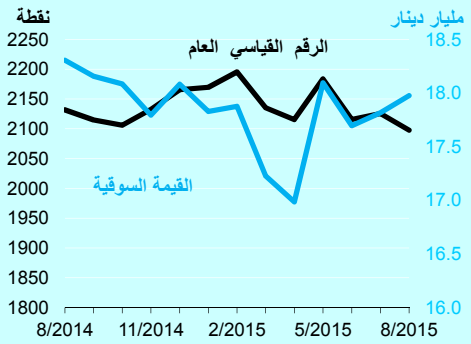

الثمانية شهور الأولى من عام 2015 فقد انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان بمقدار 106.0 مليون دينار (0.6٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2014، مقارنة مع ارتفاع بلغ 72.5 مليون دينار (0.4٪) خلال نفس الفترة من العام السابق.

## صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمّان خلال شهر آب من عام 2015 تدفقاً سالباً بلغ 4.2 مليون دينار، مقارنة بتدفق موجب قدره 5.4 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2014. وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر آب من عام 2015 ما قيمته 59.9 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 64.1 مليون دينار. أما خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2015 فقد شهد صافي استثمار غير الأردنيين تدفقاً موجباً بلغ 3.0 مليون دينار مقارنة بتدفق سالب قدره 28.2 مليون دينار، خلال الفترة المماثلة من عام 2014.

**مؤشرات التداول في بورصة عمان**
مليون دينار

| 2014 | | آب 2014 | آب 2015 |
|---|---|---|---|
| 2,263.4 | حجم التداول | 122.2 | 303.7 |
| 9.1 | معدل التداول اليومي | 5.8 | 13.8 |
| 18,082.6 | القيمة السوقية | 18,306.1 | 17,976.6 |
| 2,321.8 | الأسهم المتداولة (مليون سهم) | 115.4 | 207.9 |
| -22.1 | صافي استثمار غير الأردنيين | 5.4 | -4.2 |
| 362.7 | شراء | 22.2 | 59.9 |
| 384.8 | بيع | 16.8 | 64.1 |

المصدر: بورصة عمان.

## ثانيا : الإنتاج والأسعار والتشغيل

### الخلاصــة

- نما الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الثاني من عام 2015 بنسبة 2.4٪، وذلك مقابل نمو نسبته 2.8٪ خلال نفس الربع من عام 2014. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 4.5٪ خلال الربع الثاني من عام 2015 مقابل نمو تسبته 6.1٪ خلال نفس الربع من عام 2014.
- وعليه، نما GDP بأسعار السوق الثابتة خلال النصف الأول من عام 2015 بنسبة 2.2٪، مقابل نمو نسبته 3.0٪ خلال ذات الفترة من عام 2014. بينما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 4.8٪ مقابل 6.6٪ خلال النصف الأول من عام 2014.
- تراجع الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI، خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2015 بنسبة 0.6٪ مقابل ارتفاع نسبته 3.3٪ خلال نفس الفترة من عام 2014.
- انخفض معدل البطالة خلال الربع الثاني من عام 2015 بنسبة طفيفة ليصل إلى 11.9٪ (10.1٪ للذكور و 20.0٪ للإناث)، وذلك مقابل 12.0٪ (10.4٪ للذكور و20.1٪ للإناث) خلال نفس الربع من عام 2014. وقد بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 16.7٪.

## تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

شهد الاقتصاد الوطني خلال النصف الأول من عام 2015 تباطؤاً في أدائه متأثراً بتعمق الاضطرابات السياسية والاجتماعية في المنطقة، خاصة في سوريا والعراق، والتي أثرت بشكل كبير على أداء العديد من القطاعات الاقتصادية الرئيسية في المملكة، إذ سجل الناتج المحلي الاجمالي خلال النصف الأول من عام 2015 نمواً بأسعار السوق الثابتة نسبته 2.2٪ مقابل 3.0٪ خلال ذات الفترة من عام 2014، وهو أدنى معدل نمو نصف سنوي يتم تحقيقه منذ عام 2010. ولدى استبعاد بند صافي الضرائب على المنتجات (والذي شهد نمواً بنسبة 1.5٪)، فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة يسجل نمواً نسبته 2.3٪ خلال النصف الأول من عام 2015، مقابل نمو نسبته 2.9٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2014. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد نما بنسبة 4.8٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 6.6٪ خلال النصف الأول من عام 2014. ويأتي ذلك في ضوء تباطؤ المستوى العام للأسعار مُقاساً بمخفض GDP، والذي نما بنسبة 2.6٪ مقابل 3.5٪ خلال النصف الأول من عام 2014، وذلك انعكاساً لانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ الربع الأخير من عام 2014، والتي ساهمت بدورها في تقليل تكاليف الإنتاج.

**معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي 2014 -2015**
نسب مئوية

| | الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث | الربع الرابع | العام كاملا |
|---|---|---|---|---|---|
| **2014** | | | | | |
| GDP بالأسعار الثابتة | 3.2 | 2.8 | 3.1 | 3.3 | **3.1** |
| GDP بالأسعار الجارية | 7.1 | 6.1 | 6.2 | 7.2 | **6.6** |
| **2015** | | | | | |
| GDP بالأسعار الثابتة | 2.0 | 2.4 | - | - | - |
| GDP بالأسعار الجارية | 5.1 | 4.5 | - | - | - |

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

**معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق**
2015-2013

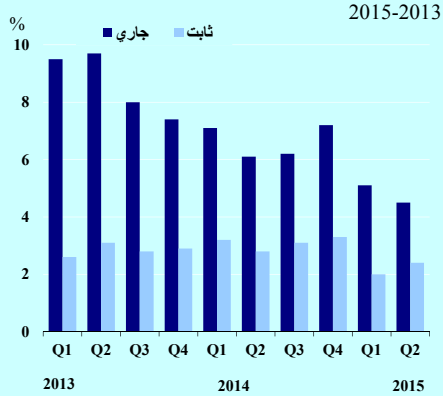

ومن أبرز القطاعات التي ساهمت في النمو الاقتصادي خلال النصف الأول من عام 2015 الخدمات المالية (0.6 نقطة مئوية)، "النقل والتخزين والاتصالات" (0.4 نقطة مئوية)، الصناعات الاستخراجية (0.2 نقطة مئوية)، والصناعات التحويلية (0.2 نقطة مئوية). وقد شكلت هذه القطاعات مجتمعة ما نسبته 63.6٪ من النمو الحقيقي المسجل خلال النصف الأول من عام 2015.

وشهدت القطاعات الاقتصادية خلال النصف الأول من عام 2015 تفاوتاً واضحاً في أدائها؛ ففي الوقت الذي نمت فيه قطاعات "الصناعات الاستخراجية"، و"خدمات المال والتأمين" و"النقل والتخزين والاتصالات" بوتيرة متسارعة، شهدت قطاعات "المطاعم والفنادق" والإنشاءات والزراعة تراجعاً في أدائها. فيما سجلت القطاعات الأخرى تباطؤاً في نموها الحقيقي باستثناء قطاعي العقارات والخدمات المنزلية واللذين شهدا استقراراً في أدائهما عند نفس المستوى المسجل خلال النصف الأول من عام 2014.

**أبرز القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة، نسبة مئوية**

| القطاعات | التغير النسبي | | المساهمة في النمو | |
|---|---|---|---|---|
| | النصف الأول | | | |
| | 2014 | 2015 | 2014 | 2015 |
| الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة | 3.0 | 2.2 | 3.0 | 2.2 |
| الزراعة | 0.8 | -0.8 | - | - |
| الصناعات الاستخراجية | 4.3 | 16.5 | 0.1 | 0.2 |
| الصناعات التحويلية | 1.6 | 1.4 | 0.3 | 0.2 |
| الكهرباء والمياه | 8.1 | 3.3 | 0.2 | 0.1 |
| الإنشاءات | 4.6 | -1.0 | 0.2 | - |
| تجارة الجملة والتجزئة | 4.1 | 1.8 | 0.4 | 0.2 |
| المطاعم والفنادق | 5.5 | -4.3 | 0.1 | - |
| النقل والتخزين والاتصالات | 2.2 | 2.5 | 0.3 | 0.4 |
| الخدمات المالية | 4.6 | 5.8 | 0.4 | 0.6 |
| العقارات | 2.2 | 2.2 | 0.2 | 0.2 |
| خدمات اجتماعية وشخصية | 5.3 | 3.0 | 0.2 | 0.1 |
| منتجو الخدمات الحكومية | 2.2 | 1.5 | 0.2 | 0.2 |
| منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح | 6.6 | 6.3 | - | - |
| الخدمات المنزلية | 0.1 | 0.1 | - | - |

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

- : اقل من 0.1 نقطة مئوية.

## المؤشرات القطاعية الجزئية

اظهرت المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة عن الفترة المنقضية من العام الحالي تفاوتاً واضحاً في أدائها، ففي الوقت الذي سجلت فيه بعض المؤشرات نمواً في أدائها مثل الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية (16.3٪) والتحويلية (1.2٪)، أظهر عدد آخر من هذه المؤشرات تراجعاً، أبرزها عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية (-9.4٪)، وعدد المغادرين من مختلف المنافذ الحدودية (-6.7٪). **ويبين الجدول التالي أداء أبرز المؤشرات القطاعية مصنفة حسب فترة توفرها.**

### معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية*

نسب مئوية

| 2014 | المؤشـــر | 2014 | الفترة المتاحة | 2015 |
|---|---|---|---|---|
| **-0.2** | **الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية** | **-1.5** | كانون ثاني – تموز | **1.2** |
| -1.5 | المنتجات الغذائية والمشروبات | -3.3 | | 3.5 |
| 5.3 | منتجات التبغ | 8.9 | | -6.2 |
| -2.9 | المنتجات النفطية المكررة | -3.6 | | 28.8 |
| 10.2 | الإسمنت والجير والجبص | 6.4 | | -15.5 |
| 0.6 | الحديد والصلب | -4.4 | | -3.1 |
| -6.5 | المنتجات الكيميائية | -6.4 | | -1.5 |
| **28.3** | **الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية** | **5.7** | | **16.3** |
| 38.6 | الفوسفات | 9.5 | | 22.3 |
| 20.3 | البوتاس | 3.3 | | 11.4 |
| **7.2** | **المساحات المرخصة للبناء** | **7.3** | | **-18.3** |
| **16.7** | **كميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة** | **9.8** | كانون ثاني – آب | **6.2** |
| **-2.8** | **عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية** | **-1.5** | | **-9.4** |
| **-1.7** | **الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية** | **-5.1** | | **0.1** |
| **-0.5** | **عدد المغادرين** | **0.9** | كانون ثاني – أيلول | **-6.7** |
| **22.4** | **حجم التداول في سوق العقار** | **21.8** | | **-6.6** |

* : احتسبت استناداً إلى البيانات المستقاة من المصادر التالية:
- دائرة الإحصاءات العامة.
- البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.
- الملكية الأردنية.

## الأسعـــار

تراجع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2015 بنسبة 0.6٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 3.3٪ خلال نفس الفترة من عام 2014. ويعزى هذا التراجع، بشكلٍ أساسي، إلى تراجع أسعار النفط والسلع والخدمات المرتبطة بها في الأسواق العالمية وانعكاسها على الأسعار المحلية. ومن أبرز المجموعات والبنود التي شهدت تراجعاً في أسعارها؛ مجموعة النقل (14.0٪)، وبند "الوقود والإنارة" (12.0٪)، لتساهم مجتمعة بخفض معدل التضخم خلال الشهور الثمانية الأولى من العام الحالي بمقدار 2.8 نقطة مئوية، وذلك بالمقارنة مع مساهمة موجبة مقدارها 0.6 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال ذات الفترة من عام 2014.

**معدل التضخم السنوي**

التغير النسبي في متوسط CPI خلال الشهور الثمانية الأولى للأعوام (2007-2015)

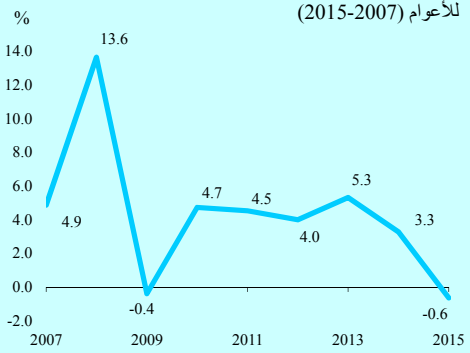


**التضخم خلال الشهور الثمانية الأولى لعامي 2014 - 2015**

| مجموعات الإنفاق | الأهمية النسبية | التغير النسبي كانون ثاني-آب | | المساهمة في التضخم كانون ثاني-آب | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | 2014 | 2015 | 2014 | 2015 |
| جميع المواد | 100.0 | 3.3 | -0.6 | 3.3 | -0.6 |
| 1) الأغذية والمشروبات غير الكحولية، منها: | 33.4 | 0.4 | 1.2 | 0.1 | 0.4 |
| اللحوم والدواجن | 8.2 | -1.0 | 1.2 | -0.1 | 0.1 |
| الألبان ومنتجاتها والبيض | 4.2 | 0.4 | -0.2 | 0.0 | 0.0 |
| الخضروات والبقول الجافة والمعلبة | 3.9 | 0.5 | -1.0 | 0.0 | 0.0 |
| الفواكه والمكسرات | 2.7 | 2.1 | 6.9 | 0.1 | 0.2 |
| الزيوت والدهون | 1.9 | -0.9 | 3.5 | 0.0 | 0.1 |
| 2) المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر | 4.4 | 14.8 | 3.9 | 0.5 | 0.2 |
| 3) الملابس والأحذية | 3.5 | 9.4 | 5.8 | 0.3 | 0.2 |
| 4) المساكن، منها: | 21.9 | 5.1 | 1.1 | 1.1 | 0.2 |
| الإيجارات | 15.6 | 7.1 | 5.3 | 1.1 | 0.8 |
| الوقود والإنارة | 4.8 | 0.4 | -12.0 | 0.0 | -0.6 |
| 5) التجهيزات والمعدات المنزلية | 4.2 | 2.0 | 2.2 | 0.1 | 0.1 |
| 6) الصحة | 2.2 | 5.8 | 3.7 | 0.1 | 0.1 |
| 7) النقل | 13.6 | 4.2 | -14.0 | 0.6 | -2.2 |
| 8) الاتصالات | 3.5 | -0.2 | 0.2 | 0.0 | 0.0 |
| 9) الثقافة والترفيه | 2.3 | 2.5 | 4.5 | 0.1 | 0.1 |
| 10) التعليم | 5.4 | 4.0 | 3.7 | 0.2 | 0.2 |
| 11) المطاعم والفنادق | 1.8 | 1.8 | 1.8 | 0.0 | 0.0 |
| 12) السلع والخدمات الأخرى | 3.7 | 0.9 | 1.1 | 0.0 | 0.0 |

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

وفي المقابل شهدت معظم المجموعات والبنود الأخرى ارتفاعاً في أسعارها ومن أبرزها مجموعة "الثقافة والترفيه" (4.5٪)، بالإضافة إلى بندي "الفواكه والمكسرات" (6.9٪)، و"الزيوت والدهون" (3.5٪) متأثرةً بعوامل العرض والطلب في السوق المحلية.

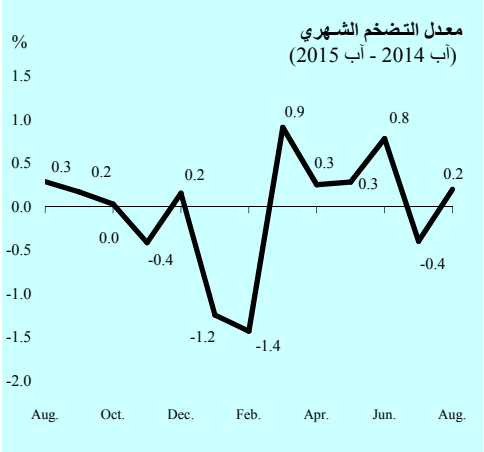


أما المستوى العام للأسعار خلال شهر آب 2015 بالمقارنة مع الشهر السابق (تموز 2015)، فقد شهد نمواً بنسبة 0.2٪. ويعزى ذلك إلى نمو أسعار عدد من البنود، أبرزها "الخضراوات والبقول الجافة والمعلبة" بنسبة 11.0٪؛ و"اللحوم والدواجن" بنسبة 2.6٪؛ متأثرةً بالظروف الجوية غير المواتية خلال هذا الشهر.

## ❐ التشغيل

- انخفض معدل البطالة (نسبة المتعطلين إلى قوة العمل) خلال الربع الثاني من عام 2015 إلى 11.9٪ (10.1٪ للذكور و20.0٪ للإناث) وذلك مقابل 12.0٪ (10.4٪ للذكور و20.1٪ للإناث) خلال نفس الربع من عام 2014. وقد بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 16.7٪.

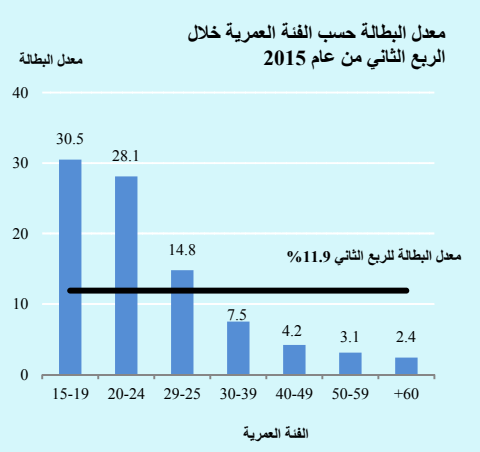


- ما زالت البطالة بين الشباب تسجّل معدلات مرتفعة جداً، إذ سجّل أعلى معدل بطالة خلال الربع الثاني من عام 2015 في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 30.5٪) و 20-24 سنة (بواقع 28.1٪).

- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 37.6٪ (61.3٪ للذكور و 13.7٪ للإناث) خلال الربع الثاني من عام 2015، بالمقارنة مع 36.6٪ (60.1٪ للذكور و 12.7٪ للإناث) خلال نفس الربع من عام 2014.

- بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 33.1٪ خلال الربع الثاني من عام 2015، وذلك مقابل 32.2٪ خلال ذات الربع من عام 2014. وقد شكّل المشتغلون في قطاع "الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي" ما نسبته 26.5٪ من مجموع المشتغلين، تلاه "تجارة الجملة والتجزئة" (14.9٪)، التعليم (13.0٪)، و"الصناعات التحويلية" (10.2٪).

## ثالثاً: المالية العامة

### الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 374.0 مليون دينار خلال السبعة شهور الأولى من عام 2015 مقارنة بعجز مالي بلغ 461.5 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2014. وفي حال استثناء المنح الخارجية (307.6 مليون دينار)، يصل عجز الموازنة العامة إلى 681.6 مليون دينار مقارنة بعجز مقداره 791.4 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2014.
- انخفض صافي الدين العام الداخلي في نهاية تموز 2015 عن مستواه في نهاية عام 2014 بمقدار 11.0 مليون دينار ليبلغ 12,514.0 مليون دينار (46.1٪ من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية تموز 2015 عن مستواه في نهاية عام 2014 بمقدار 1,107.9 مليون دينار ليبلغ 9,138.0 مليون دينار (33.7٪ من GDP).
- وعليه، بلغ صافي رصيد الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي ما مقداره 21,652.0 مليون دينار (79.8٪ من GDP) في نهاية تموز 2015 مقابل 20,555.1 مليون دينار (80.8٪ من GDP) في نهاية عام 2014.

### أداء الموازنة العامة خلال السبعة شهور الأولى من عام 2015 بالمقارنة مع نفس الفترة من العام السابق:-

- **الإيرادات العامة**

انخفضت الإيرادات العامة خلال شهر تموز من عام 2015 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2014 بمقدار 27.7 مليون دينار أو ما نسبته 5.3٪ لتصل إلى 491.6 مليون دينار. في حين ارتفعت الايرادات العامة خلال السبعة شهور الأولى من عام 2015 بمقدار 28.4 مليون دينار أو ما نسبته 0.7٪ لتصل إلى 3,841.5 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع الإيرادات المحلية بمقدار 50.7 مليون دينار وانخفاض المنح الخارجية بمقدار 22.3 مليون دينار.

**أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال السبعة شهور الأولى من عام 2015:**

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

| | تموز | | معدل النمو | كانون ثاني - تموز | | معدل النمو |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2014 | 2015 | | 2014 | 2015 | |
| **إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية** | **519.3** | **491.6** | **-5.3** | **3,813.1** | **3,841.5** | **0.7** |
| الإيرادات المحلية، منها: | 480.6 | 478.6 | -0.4 | 3,483.2 | 3,533.9 | 1.5 |
| الإيرادات الضريبية، منها: | 383.7 | 379.1 | -1.2 | 2,432.4 | 2,541.8 | 4.5 |
| ضريبة المبيعات | 248.3 | 225.4 | -9.2 | 1,554.7 | 1,572.3 | 1.1 |
| الإيرادات الأخرى | 95.0 | 97.9 | 3.1 | 1,038.9 | 981.8 | -5.5 |
| المنح الخارجية | 38.7 | 13.0 | -66.4 | 329.9 | 307.6 | -6.8 |
| **إجمالي الإنفاق، منها:** | **626.7** | **642.1** | **2.5** | **4,274.6** | **4,215.4** | **-1.4** |
| النفقات الرأسمالية | 73.6 | 88.2 | 19.8 | 460.9 | 472.2 | 2.5 |
| **العجز/ الوفر المالي بعد المساعدات** | **-107.4** | **-150.5** | - | **-461.5** | **-374.0** | - |

**المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.**

### ♦ الإيرادات المحلية

شهدت الإيرادات المحلية خلال السبعة شهور الأولى من عام 2015 ارتفاعاً مقداره 50.7 مليون دينار أو ما نسبته 1.5٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2014 لـتصل إلى 3,533.9 مليون دينار. وقد جاء ذلك، بشكل رئيس، محصلة لارتفاع الإيرادات الضريبية بمقدار 109.4 مليون دينار، وانخفاض كل من الإيرادات الأخرى والاقتطاعات التقاعدية بمقدار 57.1 مليون دينار و1.6 مليون دينار، على التوالي.

- **الإيرادات الضريبية**

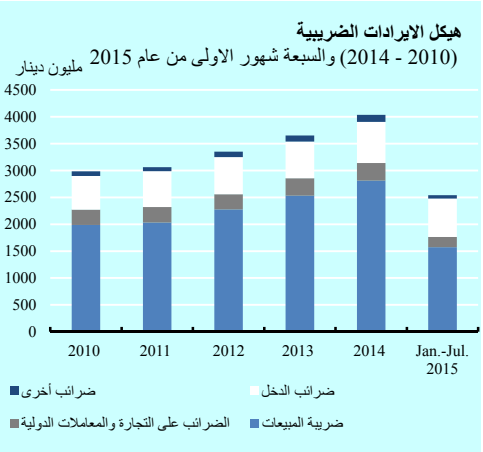


ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال السبعة شهور الأولى من عام 2015 بمقدار 109.4 مليون دينار أو ما نسبته 4.5٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2014 لتصل إلى 2,541.8 مليون دينار، مشكّلة بذلك ما نسبته 71.9٪ من إجمالي الإيرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

- ارتفعت إيرادات **الضريبة العامة على مبيعات السلع والخدمات** بمقدار 17.6 مليون دينار أو ما نسبته 1.1٪ لتبلغ 1,572.3 مليون دينار، مشكلةً بذلك 61.9٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع ضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 17.0 مليون دينار، وضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 16.3 مليون دينار، بينما انخفضت ضريبة المبيعات على القطاع التجاري بمقدار 15.1 مليون دينار، وضريبة المبيعات على الخدمات بمقدار 0.5 مليون دينار.
- ارتفعت **الضرائب على الدخل والأرباح** بمقدار 100.6 مليون دينار أو ما نسبته 16.3٪ لتصل إلى 716.6 مليون دينار، مشكلةً بذلك 28.2٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع ضرائب الدخل من الشركات والمشاريع بمقدار 61.9 مليون دينار، وارتفاع ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 38.7 مليون دينار، وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ما نسبته 81.1٪ من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح لتبلغ 581.3 مليون دينار.

- شهدت **الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية** متضمنة الرسوم والغرامات الجمركية ارتفاعاً طفيفاً مقداره 0.9 مليون دينار أو ما نسبته 0.5٪ لتبلغ 190.0 مليون دينار، مشكلةً بذلك 7.5٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية.

- انخفضت **ضريبة بيع العقار** (الضرائب على المعاملات المالية) بمقدار 9.7 مليون دينار أو ما نسبته 13.4٪ لتصل إلى 62.9 مليون دينار، مشكلةً بذلك 2.5٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية.

- **الإيرادات الأخرى (الإيرادات غير الضريبية)**

انخفضت "الإيرادات الأخرى" خلال السبعة شهور الأولى من عام 2015 بمقدار 57.1 مليون دينار أو ما نسبته 5.5٪ لتصل إلى 981.8 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض، محصلة لانخفاض حصيلة ايرادات دخل الملكية بمقدار 156.6 مليون دينار لتبلغ 230.8 مليون دينار (منها 204.1 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة)، في حين ارتفعت حصيلة الإيرادات المختلفة بمقدار 99.0 مليون دينار لتبلغ 246.1 مليون دينار، كما شهدت حصيلة ايرادات بيع السلع والخدمات ارتفاعاً طفيفاً بمقدار 0.5 مليون دينار لتبلغ 504.9 مليون دينار.

- **الاقتطاعات التقاعدية**

انخفضت الاقتطاعات التقاعدية خلال السبعة شهور الأولى من عام 2015 بمقدار 1.6 مليون دينار لتبلغ 10.3 مليون دينار.

### ♦ المنح الخارجية

انخفضت المنح الخارجية خلال السبعة شهور الأولى من عام 2015 بمقدار 22.3 مليون دينار، لتبلغ 307.6 مليون دينار.

## ■ إجمالي الإنفاق

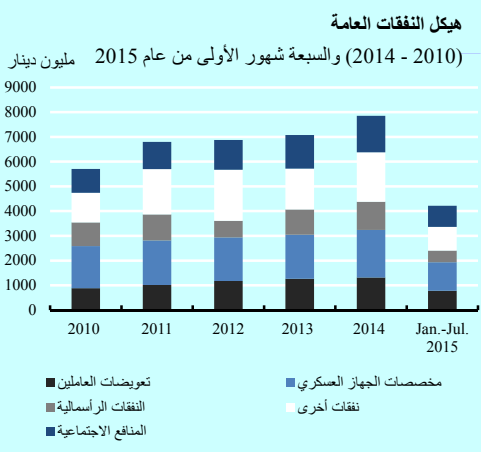


شهدت النفقات العامة خلال شهر تموز من عام 2015 ارتفاعاً مقداره 15.4 مليون دينار أو ما نسبته 2.5٪ مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي لتبلغ 642.1 مليون دينار. في حين شهدت النفقات خلال السبعة شهور الأولى من عام 2015 انخفاضاً مقداره 59.2 مليون دينار أو ما نسبته 1.4٪ مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي لتبلغ 4,215.4 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لانخفاض النفقات الجارية بمقدار 70.5 مليون دينار وارتفاع النفقات الرأسمالية بمقدار 11.3 مليون دينار.

### ♦ النفقات الجارية

انخفضت النفقات الجارية خلال السبعة شهور الأولى من عام 2015 بمقدار 70.5 مليون دينار أو ما نسبته 1.8٪ لتصل إلى 3,743.2 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لانخفاض بند فوائد الدين بمقدار 6.5 مليون دينار ليصل إلى 507.5 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 13.6٪ من إجمالي النفقات الجارية، وانخفض بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 2.8 مليون دينار ليبلغ 185.3 مليون دينار ليشكل ما نسبته 5.0٪ من إجمالي النفقات الجارية، كما انخفض بند دعم السلع بمقدار 53.1 مليون دينار ليبلغ 91.0 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 2.4٪ من إجمالي النفقات الجارية، ويذكر أن هذا البند يتضمن دعم المواد الغذائية فقط وذلك اعتباراً من عام 2013. في حين

ارتفعت مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 23.8 مليون دينار لتبلغ 1,151.5 مليون دينار مشكلة ما نسبته 30.8٪ من إجمالي النفقات الجارية، وارتفع بند المنافع الاجتماعية بمقدار 0.3 مليون دينار ليصل إلى 849.8 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 22.7٪ من إجمالي النفقات الجارية، كما ارتفعت تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 14.3 مليون دينار لتبلغ 781.0 مليون دينار مشكلة ما نسبته 20.9٪ من إجمالي النفقات الجارية.

- **النفقات الرأسمالية**

شهدت النفقات الرأسمالية خلال السبعة شهور الأولى من عام 2015 ارتفاعاً مقداره 11.3 مليون دينار، أو ما نسبته 2.5٪، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2014 لتصل إلى 472.2 مليون دينار.

## الوفر/ العجز المالي

- سجّلت الموازنة العامة خلال السبعة شهور الأولى من عام 2015 عجزاً مالياً، بعد المنح، بلغ 374.0 مليون دينار مقارنة بعجز مالي مقداره 461.5 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2014.

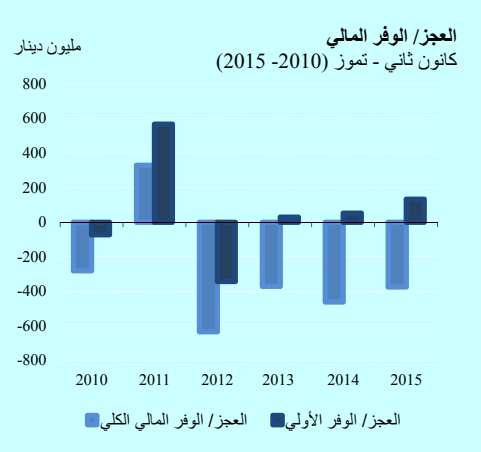


- سجّلت الموازنة العامة خلال السبعة شهور الأولى من عام 2015 وفراً أولياً، وذلك بعد استبعاد مدفوعات الفوائد على الدين العام من إجمالي النفقات العامة، بلغ 133.5 مليون دينار مقابل وفراً أولياً مقداره 52.5 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2014.

## الدين العام

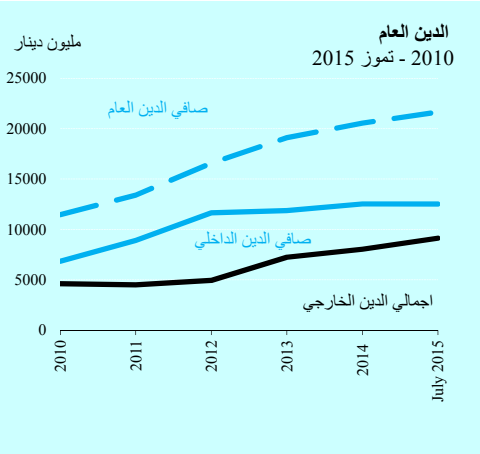


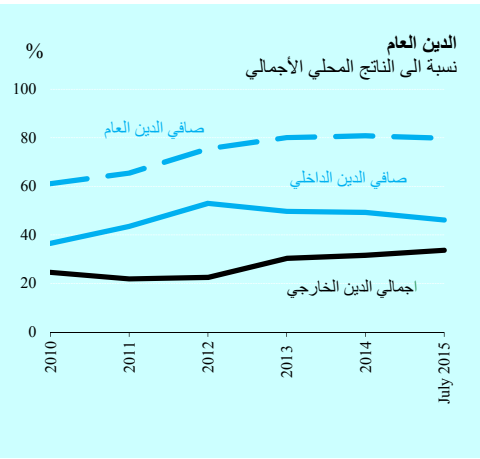


- انخفض صافي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية (إجمالي رصيد الدين العام الداخلي مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) في نهاية تموز 2015 بمقدار 11.0 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2014 ليبلغ 12,514.0 مليون دينار (46.1٪ من GDP). وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي بمقدار 222.0 مليون دينار ليبلغ 14,843.0 مليون دينار، وارتفاع قيمة ودائع الحكومة والمؤسسات المستقلة لدى الجهاز المصرفي عن رصيدها في نهاية عام 2014 بمقدار 233.0 مليون دينار لتبلغ 2,329.0 مليون دينار. وقد جاء ارتفاع اجمالي الدين العام الداخلي محصلة لانخفاض إجمالي الدين العام للموازنة العامة من ناحية، حيث انخفض رصيد سندات وأذونات الخزينة في نهاية تموز 2015 بمقدار 450.0 مليون دينار عن مستواه المتحقق في نهاية عام 2014 ليبلغ 12,021.0 مليون دينار، كما انخفض رصيد القروض والسلف المقدمة من البنك المركزي للحكومة المركزية بمقدار 40.0 مليون دينار ليصل إلى 552.0

مليون دينار، وارتفاع اجمالي الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة من ناحية أخرى، حيث ارتفع رصيد القروض والسلف المقدمة لتلك المؤسسات بمقدار 706.0 مليون دينار ليصل إلى 1,645.0 مليون دينار، بينما انخفض رصيد سندات المؤسسات المستقلة في نهاية تموز 2015 عن مستواه المتحقق في نهاية عام 2014 بمقدار 20.0 مليون دينار ليصل إلى 589.0 مليون دينار.

- شهد الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية تموز 2015 عن مستواه في نهاية عام 2014 ارتفاعاً بمقدار 1,107.9 مليون دينار ليبلغ 9,138.0 مليون دينار (33.7٪ من GDP). ويعزى هذا الارتفاع إلى اصدار سندات بالدولار الأمريكي في الأسواق العالمية بقيمة إجمالية بلغت 1.5 مليار دولار أمريكي في شهر حزيران، بالإضافة إلى استلام الدفعة السابعة من قرض صندوق النقد الدولي ضمن إطار اتفاقية الاستعداد الائتماني بقيمة 142.0 مليون دينار (أي ما يعادل 200 مليون دولار)، في شهر نيسان من هذا العام. ويذكر بأن رصيد الدين العام الخارجي بالدولار الأمريكي قد شكّل ما نسبته 62.6٪ من إجمالي الدين الخارجي، في حين وصلت نسبة الدين باليورو 5.6٪، أما نسبة الدين بعملة الين الياباني فبلغت 6.6٪، في حين شكّل الدين المقيّم بالدينار الكويتي 8.7٪، و13.6٪ بوحدة حقوق سحب خاصة.
- ارتفع صافي الدين العام (الداخلي والخارجي) في نهاية تموز 2015 بمقدار 1,096.9 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2014 ليصل إلى 21,652.0 مليون دينار (79.8٪ من GDP) مقابل 20,555.1 مليون دينار (80.8٪ من GDP) في نهاية عام 2014.
- بلغت خدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) خلال السبعة شهور الأولى من عام 2015 ما مقداره 325.9 مليون دينار (منها 105.5 مليون دينار فوائد) مقابل 313.4 مليون دينار (منها 97.1 مليون دينار فوائد) خلال نفس الفترة من عام 2014.

## الإجراءات الماليـــة والسعرية

- تعديل أسعار جميع المشتقات النفطية، وفقاً للجدول التالي:

**تطورات أسعار المشتقات النفطية**

| المـــــادة | السعر/ الوحدة | 2015 | | معدل النمو |
|---|---|---|---|---|
| | | أيلول | تشرين أول | |
| البنزين الخالي من الرصاص 90 | فلس/لتر | 560.0 | 555.0 | -0.9 |
| البنزين الخالي من الرصاص 95 | فلس/لتر | 725.0 | 720.0 | -0.7 |
| السولار | فلس/لتر | 405.0 | 410.0 | 1.2 |
| الكاز | فلس/لتر | 405.0 | 410.0 | 1.2 |
| اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم) | دينار/اسطوانة | 7.25 | 7.00 | -3.4 |
| زيت الوقود للصناعة | دينار/طن | 250.0 | 241.7 | -3.3 |
| وقود الطائرات للشركات المحلية | فلس/لتر | 340.0 | 346.0 | 1.8 |
| وقود الطائرات للشركات الأجنبية | فلس/لتر | 345.0 | 351.0 | 1.7 |
| وقود الطائرات للرحلات العارضة | فلس/لتر | 360.0 | 366.0 | 1.7 |
| الإسفلت | دينار/طن | 265.5 | 261.5 | -1.5 |

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2015/10/1

- تخفيض التعرفة الكهربائية للفنادق العاملة في المملكة بنسبة 50٪ لتصبح مساوية لتعرفة القطاع الصناعي المتوسط وذلك اعتباراً من تاريخ 2015/5/1 حتى نهاية عام 2016 (نيسان 2015).

- لغايات تحفيز القطاع العقاري في المملكة، قرر مجلس الوزراء الموافقة على الاعفاء من رسوم التسجيل وتوابعها لجميع الوحدات السكنية المفروزة والمكتملة إنشائياً من شقق ومساكن منفردة، بغض النظر عن البائع، على أن لا تزيد المساحة عن 150 متر مربع غير شاملة الخدمات. في حين تخضع المساحة الزائدة عن ذلك ولغاية 180 متراً مربعاً إلى رسوم

التسجيل أما إذا زادت مساحة الشقة أو السكن المفرد عن 180 متراً مربعاً، تخضع كامل المساحة لرسوم التسجيل. ويذكر أن العمل بهذا القرار سيستمر حتى نهاية عام 2015 (تموز 2015).

## ❐ المنح والقروض والاتفاقيات الأخرى

- التوقيع على اتفاقيتي منحتين بقيمة 80 مليون دولار مقدمة من المملكة العربية السعودية، ضمن المرحلة الثانية من حصتها في منحة الصندوق الخليجي للتنمية، موزعة كالتالي: (أيار 2015).
  - اتفاقية تمويل مشروع الألياف الضوئية بقيمة 50 مليون دولار.
  - اتفاقية تمويل البنية التحتية للمدن الصناعية في الطفيلة ومأدبا وجرش والسلط بقيمة 30 مليون دولار.
- التوقيع على اتفاقية وتبادل مذكرات بين الحكومتين الأردنية واليابانية، حيث تقدم الحكومة اليابانية من خلال الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا) بموجبها قرض ميسر بقيمة 24 مليار ين ياباني (ما يعادل 196 مليون دولار أمريكي)، وذلك بهدف تعزيز الوضع المالي ودعم سياسات التنمية في الأردن (أيار 2015).
- التوقيع على ثلاثة برتوكولات مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، تتضمن توفير منح في عدة قطاعات لغايات الحد من أثر الأزمة السورية، كما يلي: (حزيران 2015).
  - تقديم منحة لوزارة التربية والتعليم بقيمة 1.35 مليون دينار لدعم الوزارة في تحمل أعباء استضافة الطلبة السوريين.
  - تقديم دعم لوزارة الصحة في خفض وفيات الأطفال مع التركيز على حديثي الولادة بما قيمته 1.062 مليون دينار.
  - دعم القطاع الأمني ليكون صديق للطفل والنوع الاجتماعي من خلال إدارة حماية الأسرة وإدارة شرطة الأحداث بقيمة 531.8 ألف دينار.

- التوقيع على اتفاقية قرض مع صندوق النقد العربي بقيمة 13.3 مليون دينار عربي حسابي (ما يعادل 58 مليون دولار)، وذلك في إطار تسهيلات الإصلاحات الهيكلية التي يوفرها الصندوق (تموز 2015).
- التوقيع على اتفاقية منحة بقيمة 14.8 مليون دولار مقدمة من الحكومتين الكندية والسويدية لصندوق ائتماني مدار من قبل البنك الدولي لمشروع "المجتمعات المضيفة للاجئين السوريين للاستجابة للخدمات الطارئة وبناء القدرات للتكيف مع التغيرات الاجتماعية" (تموز 2015).
- تقديم دعم اضافي من الحكومة البريطانية بقيمة 110 مليون دولار لخطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية، وبذلك تصل مساهمة المملكة المتحدة إلى حوالي 340 مليون دولار منذ بداية الأزمة (تموز 2015).
- التوقيع على اتفاقيتي منحتين مقدمة من الأتحاد الأوروبي بقيمة 60.5 مليون يورو، موزعة كالتالي (آب 2015):
  - 55 مليون يورو لدعم وزارة التربية والتعليم للتعامل مع أزمة اللاجئين السوريين في النظام التعليمي.
  - 5.5 مليون يورو لتعزيز مشاركة الأردن في برنامج الإتحاد الأوروبي نافذة (EU's ERASMUS) في قطاع التعليم العالي.
- التوقيع على اتفاقية منحة بقيمة 4.7 مليون يورو مقدمة من الإتحاد الأوروبي لدعم دائرة الإحصاءات العامة في تنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن لسنة 2015 (آب 2015).
- التوقيع على الاتفاقية الإطارية الخاصة بتمويل استيراد سلع أساسية مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بقيمة 3.0 مليار دولار، بحيث توفر الاتفاقية بدائل تمويل جاهزه للوزارات والمؤسسات المعنية، ولا يترتب على الحكومة الأردنية أي التزام أو فائدة في حال عدم استغلالها (أيلول 2015).

- التوقيع على اتفاقية قرض ميسر مقدم من بنك الإعمار الألماني (KFW) بقيمة 30 مليون يورو لتمويل الشريحة الثانية من برنامج إدارة مصادر المياه/ المرحلة الثالثة (أيلول 2015).
- التوقيع على أربع اتفاقيات منح بقيمة 429.7 مليون دولار مقدمة من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، ضمن برنامج المساعدات الأميركية الاقتصادية الاعتيادية والإضافية للمملكة، موزعة كالتالي (أيلول 2015):
  - اتفاقية دعم مشاريع تنموية ذات أولوية مدرجة في قانون الموازنة العامة لعام 2015 بقيمة 231.4 مليون دولار.
  - اتفاقية تطوير جودة القطاع الإجتماعي بقيمة 133.4 مليون دولار، لتنفيذ عدة مشاريع وبرامج في قطاع الصحة، ورعاية الأم والطفل، والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، والتعليم، والمياه، والبيئة، والسياسات السكانية، وسياسات النوع الاجتماعي.
  - اتفاقية تعزيز المساءلة الديمقراطية بقيمة 35.7 مليون دولار، لتنفيذ عدة مشاريع وبرامج في مجالات سيادة القانون، والحاكمية، والمجتمع المدني، ودعم جهود الإصلاح السياسي.
  - اتفاقية دعم التنمية الاقتصادية بقيمة 29.2 مليون دولار، لتنفيذ عدد من المشاريع التنموية ذات الأولوية في مجال تعزيز النمو الاقتصادي، وتحسين الفرص الاقتصادية، والتجارة والاستثمار، والبنية التحتية، وتعزيز تنافسية القطاع الخاص، وتعزيز الفرص الاقتصادية، والبيئة.
- التوقيع على اتفاقية منحة بقيمة 300 ألف دينار كويتي (ما يعادل 992 آلف دولار)، مقدمة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، لتمويل مشروع تطوير نظام التتبع الالكتروني لشاحنات الترانزيت في المملكة (تشرين أول 2015).

## رابعاً: القطـــاع الخـارجـــي

### الخلاصة

- ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعـاد تصديره) خلال شهر تموز من عام 2015 بنسبة 0.7٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2014 لتبلغ 474.7 مليون دينار. أما خلال السبعة شهور الأولى من عام 2015 انخفضت بنسبة 7.0٪ لتبلغ 3,179.4 مليون دينار.
- ارتفعت المستوردات خلال شهر تموز من عام 2015 بنسبة 4.0٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2014 لتبلغ 1,217.8 مليون دينار. أما خلال السبعة شهور الأولى من عام 2015 انخفضت بنسبة 12.5٪ لتبلغ 8,186.1 مليون دينار.
- وتبعا لما تقدم، شهد العجز في الميزان التجاري (الصادرات الكليـــة مطروحاً منها المستـوردات) خلال شهر تموز من عام 2015 ارتفاعاً نسبته 6.2٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2014 ليبلغ 743.1 مليون دينار. أما خلال السبعة شهور الأولى من عام 2015 فقد انخفض بنسبة 15.7٪ ليبلغ 5,006.7 مليون دينار.
- ارتفعت مقبوضات بند السفر خلال شهر آب من عام 2015 بنسبة 2.1٪ مقارنة مع شهر آب من العام السابق لتصل إلى 366.4 مليون دينار، فيما انخفضت مدفوعات بند السفر بنسبة 0.3٪ مقارنة بذات الشهر من العام السابق، لتصل إلى 77.6 مليون دينار. أما خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2015، فقد انخفضت مقبوضات بند السفر بنسبة 8.8٪ لتصل إلى 1,965.6 مليون دينار، بينما ارتفعت مدفوعاته بنسبة بلغت 1.5٪ لتصل إلى 595.3 مليون دينار، وذلك مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2014.
- ارتفعت إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر آب من عام 2015 بنسبة 1.7٪ ليبلغ 222.6 مليون دينار، أما خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2015، فقد ارتفع إجمالي تحويلات العاملين بنسبة 1.5٪ ليبلغ 1,798.3 مليون دينار.
- سجّل الحساب الجاري لميزان المدفوعات عجزاً مقداره 1,135.5 مليون دينار (9.2٪ من GDP) خلال النصف الأول في عام 2015 مقارنة مع عجز مقداره 1,171.0 مليون دينار (9.9٪ من GDP) خلال النصف الأول من عام 2014.

- سجّل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل مقداره 400.0 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2015 مقارنة بحوالي 707.6 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2014.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية الربع الثاني من عام 2015 صافي التزام نحو الخارج بمقدار 23,158.4 مليون دينار مقارنة مع 22,773.5 مليون دينار في نهاية عام 2014.

## التجارة الخارجية

- في ضوء انخفاض الصادرات الوطنية بمقدار 226.4 مليون دينار وانخفاض المستوردات بمقدار 1,167.9 مليون دينار خلال السبعة شهور الأولى من عام 2015، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) انخفاضاً مقداره 1,394.3 مليون دينار ليبلغ 10,911.3 مليون دينار مقارنة مع ذات الفترة من العام السابق.

**أبرز مؤشرات التجارة الخارجية**
**مليون دينار**

| | كانون ثاني – تموز | | | |
|---|---|---|---|---|
| | 2014 القيمة | معدل النمو (٪) 2014/2013 | 2015 القيمة | معدل النمو (٪) 2015/2014 |
| التجارة الخارجية | 12,305.7 | 4.6 | 10,911.4 | -11.3 |
| الصادرات الكلية | 3,417.4 | 5.2 | 3,179.4 | -7.0 |
| الصادرات الوطنية | 2,951.7 | 6.7 | 2,725.2 | -7.7 |
| المعاد تصديره | 465.8 | -3.5 | 454.1 | -2.5 |
| المستوردات | 9,354.0 | 3.9 | 8,186.1 | -12.5 |
| الميزان التجاري | -5,936.6 | 3.2 | -5,006.7 | -15.7 |

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

**أبرز الشركاء التجاريين للأردن**
**مليون دينار**

| | كانون ثاني – تموز | | |
|---|---|---|---|
| | 2014 | 2015 | معدل النمو (٪) |
| **الصادرات الوطنية** | | | |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 526.1 | 572.8 | 8.9 |
| السعودية | 406.9 | 440.3 | 8.2 |
| العراق | 498.2 | 329.7 | -33.8 |
| الهند | 260.3 | 248.7 | -4.5 |
| الإمارات | 96.9 | 128.7 | 33.2 |
| الكويت | 59.9 | 80.8 | 34.9 |
| سوريا | 100.7 | 59.7 | -40.7 |
| **المستوردات** | | | |
| السعودية | 1,839.8 | 1,483.0 | -19.4 |
| الصين | 933.4 | 1,028.7 | 10.2 |
| الولايات المتحدة الامريكية | 561.5 | 526.3 | -6.3 |
| ألمانيا | 374.2 | 406.7 | 8.7 |
| الإمارات | 583.8 | 312.0 | -46.6 |
| ايطاليا | 294.4 | 293.4 | -0.3 |
| كوريا الجنوبية | 299.4 | 285.8 | -4.5 |
| تركيا | 377.4 | 267.6 | -29.1 |

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

## الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال السبعة شهور الأولى من عام 2015 انخفاضاً نسبته 7.0٪ لتصل إلى 3,179.4 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 5.2٪ خلال نفس الفترة من عام 2014. وجاء هذا الانخفاض محصلة لانخفاض الصادرات الوطنية بمقدار 226.4 مليون دينار أو ما نسبته 7.7٪ لتصل إلى 2,725.5 مليون دينار وانخفاض السلع المعاد تصديرها بنسبة 2.5٪ لتصل إلى 454.1 مليون دينار.

**أبرز الصادرات الوطنية السلعية خلال السبعة شهور الأولى من عامي 2014 و2015، مليون دينار**

| | 2014 | 2015 | معدل النمو (٪) |
|---|---|---|---|
| **إجمالي الصادرات الوطنية** | **2,951.7** | **2,725.2** | **-7.7** |
| **الملابس** | **508.0** | **562.8** | **10.8** |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 457.9 | 507.4 | 10.8 |
| **البوتاس** | **251.2** | **242.9** | **-3.3** |
| الهند | 73.4 | 69.9 | -4.8 |
| الصين | 74.2 | 57.7 | -22.2 |
| ماليزيا | 30.3 | 34.7 | 14.5 |
| **منتجات دوائية وصيدلية** | **245.4** | **213.4** | **-13.0** |
| السعودية | 66.7 | 53.4 | -19.9 |
| العراق | 25.2 | 22.7 | -9.9 |
| السودان | 21.0 | 21.9 | 4.3 |
| الجزائر | 39.4 | 21.6 | -45.2 |
| **الخضروات** | **235.2** | **202.9** | **-13.8** |
| الإمارات | 32.8 | 35.3 | 7.6 |
| السعودية | 23.3 | 32.1 | 37.8 |
| سوريا | 46.8 | 26.9 | -42.5 |
| **الفوسفات** | **187.4** | **195.0** | **4.0** |
| الهند | 125.1 | 130.5 | 4.3 |
| أندونيسيا | 33.2 | 29.7 | -10.5 |
| **الأسمدة** | **174.8** | **84.9** | **-51.5** |
| الهند | 38.1 | 38.0 | -0.3 |
| تركيا | 24.0 | 14.3 | -40.4 |
| بلغاريا | 13.8 | 9.3 | **-32.6** |

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- **وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات الوطنية خلال السبعة شهور الأولى من عام 2015 بالمقارنة مع عام 2014، يلاحظ ما يلي:**

- انخفاض الصادرات من الخضروات بمقدار 32.3 مليون دينار (13.8٪) لتصل إلى 202.9 مليون دينار، حيث استحوذت أسواق كل من الإمارات والسعودية وسوريا على ما نسبته 46.5٪ من إجمالي صادرات المملكة من هذه المنتجات.

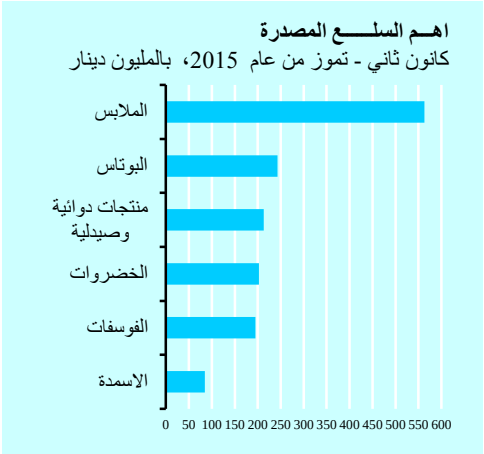


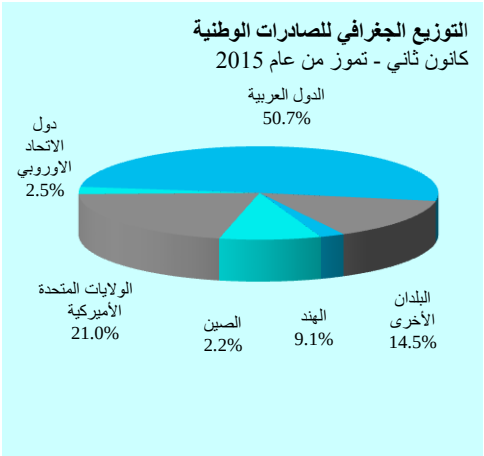


- انخفاض الصادرات من الأسمدة بمقدار 89.9 مليون دينار، أو ما نسبته 51.5٪، لتصل إلى 84.9 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لانخفاض الكميات المصدرة من الأسمدة بنسبة 58.3٪ وارتفاع الأسعار بنسبة 16.4٪، وقد استحوذت أسواق كل من الهند تركيا وبلغاريا على ما نسبته 72.6٪ من إجمالي صادرات الأردن من هذه السلع.

- ارتفاع الصادرات من الفوسفات بمقدار 7.6 مليون دينار (4.0٪) لتصل إلى 195.0 مليون دينار، وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لانخفاض الكميات المصدرة بنسبة 6.6٪ وارتفاع أسعار الفوسفات بنسبة 11.4٪. وتشكل الهند السوق الرئيسية لصادرات الفوسفات حيث استحوذت على نحو 66.9٪ إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

- انخفاض صادرات البوتاس بمقدار 8.3 مليون دينار (3.3٪) لتصل إلى 242.9 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهند والصين وماليزيا على ما نسبته 66.8٪ من إجمالي صادرات المملكة من البوتاس.

- وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس والبوتاس و"المنتجات الدوائية والصيدلية" والخضروات والفوسفات والأسمدة خلال السبعة شهور الأولى من عام 2015 على ما نسبته 55.1٪ من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 54.3٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2014. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأميركية والسعودية والعراق والهند والإمارات الكويت وسوريا على ما نسبته 68.3٪ من إجمالي الصادرات الوطنية خلال السبعة شهور الأولى من عام 2015 مقابل 66.0٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2014.

## المستـــــوردات السلعيـــــة

انخفضت مستوردات المملكة خلال السبعة شهور الأولى من عام 2015 بنسبة 12.5٪ لتصل إلى 8,186.1 مليون دينار، مقابل ارتفاع بنسبة 3.9٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2014 حيث بلغت 9,354.0 مليون دينار.

- **وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال السبعة شهور الأولى من عام 2015 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2014، يلاحظ ما يلي:**

- انخفاض مستوردات المملكة من المشتقات النفطية بمقدار 797.2 مليون دينار، أو ما نسبته 52.2٪، لتصل إلى 730.0 مليون دينار. وتعد كل من السعودية وبلجيكا والهند الأسواق الرئيسة لمستوردات الأردن من هذه المنتجات.

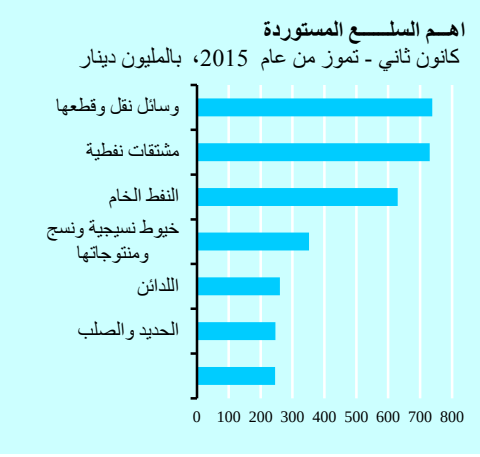

- انخفاض المستوردات من النفط الخام بمقدار 356.3 مليون دينار، أو ما نسبته 36.1٪، لتصل إلى 629.6 مليون دينار، وقد جاء هذا الانخفاض بشكل رئيس نتيجة لانخفاض الأسعار بنسبة 48.1٪. في حين ارتفعت الكميات المستوردة بنسبة 23.0٪ مقارنة مع الفترة المقابلة من العام السابق ويذكر بأن احتياجات المملكة من النفط الخام يتم تلبيتها من المملكة العربية السعودية.
- ارتفاع مستوردات المملكة من وسائط النقل وقطعها بمقدار 48.6 مليون دينار، أو ما نسبته 7.1٪، لتصل إلى 737.9 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من اليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة المصدر الرئيس لمستوردات المملكة من هذه الوسائط مشكلةً ما نسبته 57.7٪.

**أبرز المستوردات السلعية خلال السبعة شهور الأولى من عام 2014 و2015، مليون دينار**

| | 2014 | 2015 | معدل النمو (٪) |
|---|---|---|---|
| **إجمالي المستوردات** | **9,354.0** | **8,186.1** | **-12.5** |
| **وسائل النقل وقطعها** | **689.3** | **737.9** | **7.1** |
| اليابان | 140.0 | 155.2 | 10.9 |
| كوريا الجنوبية | 134.2 | 152.2 | 13.4 |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 161.7 | 118.1 | -27.0 |
| **مشتقات نفطية** | **1,527.2** | **730.0** | **-52.2** |
| السعوديه | 173.0 | 295.1 | 70.6 |
| بلجيكا | 64.2 | 128.0 | 99.4 |
| الهند | 244.9 | 62.7 | -74.4 |
| **النفط الخام** | **985.9** | **629.6** | **-36.1** |
| السعودية | 985.9 | 629.6 | -36.1 |
| **خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها** | **341.9** | **352.0** | **3.0** |
| الصين | 142.4 | 135.3 | -5.0 |
| تايوان | 89.4 | 116.7 | 30.5 |
| تركيا | 21.4 | 20.9 | -2.3 |
| **اللدائن** | **295.9** | **260.7** | **-11.9** |
| السعودية | 155.8 | 128.3 | -17.7 |
| الإمارات | 17.6 | 21.8 | 23.9 |
| الصين | 18.7 | 15.4 | -17.6 |
| **الحديد والصلب** | **303.9** | **246.5** | **-18.9** |
| الصين | 48.3 | 87.2 | 80.5 |
| إيران | 4.5 | 39.0 | 766.7 |
| السعودية | 31.8 | 21. 3 | -33.0 |
| **اللحوم والأسماك ومحضراتها** | **231.8** | **245.0** | **5.7** |
| البرازيل | 57.5 | 56.6 | -1.6 |
| استراليا | 44.7 | 49.5 | 10.7 |
| الهند | 26.2 | 23.4 | -10.7 |

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

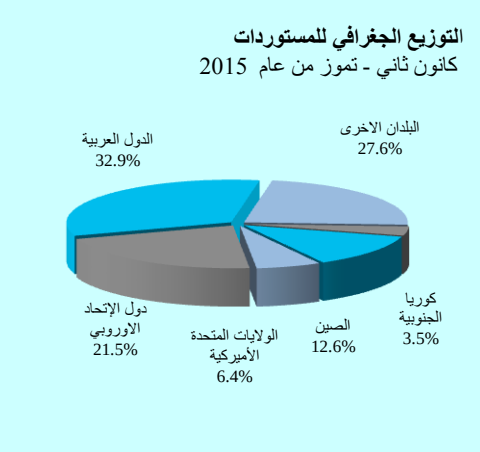


- وعليه، استحوذت المستوردات من "وسائط النقل وقطعها" و"المشتقات النفطية" و"النفط الخام" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" و"اللدائن" و"الحديد والصلب" و"اللحوم والأسماك ومحضرتها" على ما نسبته 39.1٪ من إجمالي المستوردات خلال السبعة شهور الأولى من عام 2015 مقابل 46.8٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2014. كما استحوذت أسواق كل من السعودية والصين والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والإمارات وإيطاليا وكوريا الجنوبية خلال السبعة شهور الأولى من عام 2015 على ما نسبته 56.2٪ من إجمالي المستوردات مقابل 56.3٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2014.

### المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال السبعة شهور الأولى من عام 2015 انخفاضاً مقداره 11.6 مليون دينار أو ما نسبته 2.5٪ مقارنة بالفترة المقابلة من عام 2014 لتبلغ 454.1 مليون دينار.

### الميزان التجاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال السبعة شهور الأولى من عام 2015 انخفاضاً مقداره 929.9 مليون دينار، أي بنسبة 15.7٪ مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2014 ليصل إلى 5,006.7 مليون دينار.

## إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر آب بنسبة 1.7٪ مقارنة مع نفس الشهر من العام السابق ليبلغ 222.6 مليون دينار، أما خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2015 فقد ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 1.5٪ ليصل إلى 1,798.3 مليون دينار مقارنة بنفس الفترة من عام 2014.

## الســـفر

### مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال آب من عام 2015 ارتفاعاً مقداره 7.4 مليون دينار (2.1٪) مقارنة مع نفس الشهر من العام السابق لتصل إلى 366.4 مليون دينار، أما خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2015، فقد انخفضت مقبوضات السفر بنسبة 8.8٪ لتصل إلى 1,965.6 مليون دينار مقارنة بنفس الفترة من عام 2014.

### مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال شهر آب من عام 2015 انخفاضاً مقداره 0.3 مليون دينار (0.3٪) لتصل إلى 77.6 مليون دينار مقارنة مع نفس الشهر من العام السابق، أما خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2015، فقد ارتفعت مقبوضات السفر بنسبة 1.5٪ لتصل إلى 595.3 مليون دينار مقارنة بنفس الفترة من عام 2014.

## ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات إحصاءات ميزان المدفوعات **خلال النصف الأول من عام 2015** بالمقارنة مع النصف الأول من عام 2014 إلى ما يلي:

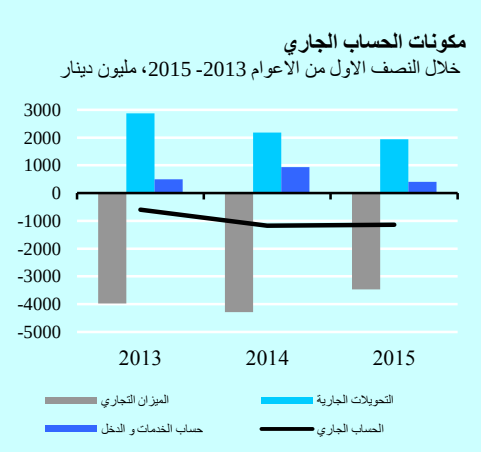


- تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 1,135.2 مليون دينار (9.2٪ من GDP) بالمقارنة مع عجز مقداره 1,171.0 مليون دينار (9.9٪ من GDP) خلال النصف الأول من عام 2014. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:
  - انخفاض العجز في الميزان التجاري للمملكة خلال النصف الأول من عام 2015 بمقدار 811.5 مليون دينار (18.9٪) ليصل إلى 3,374.8 مليون دينار مقابل 4,286.3 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2014.
  - انخفاض الوفر المسجل في حساب الخدمات مقارنة مع النصف الأول من عام 2014 بمقدار 495.3 مليون دينار ليبلغ 474.3 مليون دينار.
  - تسجيل حساب الدخل لعجز مقداره 71.0 مليون دينار مقارنة مع عجز بلغ 37.9 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2014، وذلك محصلة لارتفاع العجز المسجل في صافي دخل الاستثمار بمقدار 35.1 مليون دينار ليبلغ 183.5 مليون دينار، وارتفاع الوفر في صافي بند تعويضات العاملين بمقدار 2.0 مليون دينار ليصل إلى 112.5 مليون دينار.
  - انخفاض صافي وفر التحويلات الجارية بمقدار 247.6 مليون دينار ليصل 1,936.0 مليون دينار، وذلك في ضوء انخفاض صافي التحويلات الجارية للقطاع العام (المساعدات الخارجية) خلال النصف الأول من عام 2015 بمقدار 200.0 مليون دينار ليبلغ نحو 204.8 مليون دينار، وانخفاض صافي التحويلات للقطاعات الأخرى بمقدار 47.6 مليون دينار ليصل إلى 1,731.6 مليون دينار. ومن الجدير ذكره بأن مقبوضات حوالات العاملين قد حققت ارتفاعاً نسبته 1.5٪ خلال النصف الأول من عام 2015 لتصل إلى 1,197.8 مليون دينار.

- أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي خلال النصف الأول من عام 2015، فقد أظهرت صافي تدفق للداخل بمقدار 561.6 مليون دينار بالمقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 686.0 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2014. ومن أبرز التطورات التي أسهمت في ذلك ما يلي:

- تسجيل صافي الاستثمار المباشر تدفقاً للداخل مقداره 400.0 مليون دينار مقارنة مع تدفق مماثل مقداره 707.6 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2014.
- تسجيل صافي استثمارات الحافظة تدفقاً للداخل مقداره 50.4 مليون دينار بالمقارنة مع تدفق للداخل مقداره 943.6 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2014.
- تسجيل بند صافي الاستثمارات الأخرى تدفقاً للداخل مقداره 526.4 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 650.7 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2014.
- ارتفاع الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 317.0 مليون دينار بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 1,616.7 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2014.

## وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم الخارجية) في نهاية الربع الثاني من عام 2015 التزاماً نحو الخارج بلغ 23,158.4 مليون دينار مقارنة مع التزام مماثل (للخارج) بلغ 22,773.5 مليون دينار في نهاية الربع الرابع من عام 2014، ويعود ذلك إلى ما يلي:

- انخفاض رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية الربع الثاني من عام 2015 بالمقارنة مع نهاية عام 2014 بمقدار 15.3 مليون دينار ليصل إلى 18,525.5 مليون دينار، وقد جاء ذلك محصلة لانخفاض ودائع الجهاز المصرفي في الخارج بمقدار 392.1 مليون دينار، إضافة إلى ارتفاع رصيد الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 247.4 مليون دينار.

- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية الربع الثاني من عام 2015 بالمقارنة مع الربع الرابع من عام 2014 بمقدار 415.1 مليون دينار ليصل إلى 41,683.9 مليون دينار، ويعزى ذلك إلى التطورات الآتية:

  - ارتفاع رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة بمقدار 494.2 مليون دينار ليبلغ 20,902.9 مليون دينار.
  - ارتفاع رصيد ودائع غير المقيمين لدى البنوك المرخصة بمقدار 342.3 مليون دينار ليبلغ 6,880.6 مليون دينار.
  - انخفاض رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 76.9 مليون دينار ليبلغ 5,843.8 مليون دينار.
  - انخفاض رصيد القروض طويلة الأجل لدى الحكومة العامة بمقدار 52.7 مليون دينار ليبلغ 3,142.6 مليون دينار.
  - انخفاض الائتمان التجاري بمقدار 45.2 مليون دينار ليصل إلى 642.1 مليون دينار.